

## الحوار المصري من تركيا إلى إثيوبيا



محمد أبو الفضل  
كاتب مصري

وتعتقد أنها سوف تحافظ على مصالحتها، بدءا من التشابكات الإقليمية والدولية وحتى لا منطقية التوجهات التركية، التي تثير غضبا عارضا في أروقة مختلفة، ما يجعل مصر ليست الخصم الوحيد في المنطقة، وعليها ألا تتحمل بمفردها المسؤولية.

كما أن الطريقة التي تتبناها تركيا في الهجوم والحوار، تحمل قدرا من الاستفزاز، مقصود منه جر مصر لمواجهة خارج السياقات التي ترسمها لتحقيق الأمن والاستقرار، أو اختبار نواياها ومعرفة المدى الذي يمكن أن تصل إليه للتعامل مع انقرة، خاصة أن هناك حرصا ضمنيًا مشتركًا على ألا يأخذ الصدام مسلكًا مباشرًا.

تسعى القاهرة للتعاطي مع الإجراءات التركية بصورة جماعية من خلال تحالفها مع دول عديدة في شرق المتوسط، ووجود مصالح لقوى كثيرة في ليبيا، وعلى كل دولة تقوم بالدور المناسب، طالما أن انقرة لم تتجاوز ما تراه مصر خطوطا حمراء.

تختلف المسألة في حالة إثيوبيا، فالأزمة معها فثائية، وفي أسوأ الأحوال ثلاثية إذا تبني السودان موقفا مؤيدا للسد، ومع اقتراب رؤية الخرطوم من موقف القاهرة، أصبحت الأزمة منحصرة في وجهتي نظر فقط، ولا علاقة لأطراف إقليمية أو دولية قوية بمفاصلها، كما أنها أزمة فنية حلتها يأتي بالحوار والنقاش. ربما تكون التصرفات الإثيوبية تريد أن تخرجها عمدا من هذا الإطار، غير أن مصر تتمسك به. وفي احلك مراحلها لم يتم الابتعاد عن منهج المفاوضات، وكلما سدت ادبيس ابابا طريقا مدت القاهرة بها لفتحت آخر، وامتنتعت عن تبني إجراءات تساعد على المزيد من الإسداد، تجد فيه ادبيس ابابا ملاذًا لها.



### تلميحات بعض المسؤولين في تركيا زادت مؤخرا بوجود حوار سري يجري مع مصر ومباحثات تقوم بها أجهزة أمنية لتسوية طلبة تنهي الخلافات المحتددة بين الجانبين

أقصى ما يمكن عمله في الوقت الحاضر أن تخاطب مصر المجتمع الدولي، وتحاول توظيف ادواتها الدبلوماسية للضغط على إثيوبيا، وتعلم أن النتيجة السياسية غير مرضية، والإعلان صراحة عن استخدام الخشونة ربما تكون تكلفته عالية.

وتعلم أيضا أن الحوار المستمر مع ادبيس ابابا، ومضى عليه نحو عشر سنوات، لم يقض إلى انفراجة ملموسة في مفاوضات تبدأ بالتفاوض وتتبنى غالبا بالتشاؤم، لكن لأن قدرتها على المناورة بادوات أخرى محفوفة بمخاطر تظل متمسكة بالحوار.

لوحث مصر أكثر من مرة بالتدخل العسكري في ليبيا، واستعرضت جاهزيتها لمواجهة تركيا في أي وقت، الأمر الذي يؤكد أنها ليست مرغمة على القبول بحوار لن يؤدي إلى رفع يد انقرة عن الملفات التي تتخبط فيها، ولن يقود إلى اتفاق يبني القضايا الخلافية معها. الحوار لاجل الانحياز للعواصف، ومحاولة استهلاك المزيد من الوقت لترتيب الأوضاع في ليبيا، والتجهيز لخطوات جديدة.

ففي الوقت الذي ظهر خطابها دسما مع القاهرة لم تبد رغبة لتغيير موقفها من القضايا المختلف حولها، أو تحقق دعواتها للحوار، والتي تطفو من وقت لآخر، تحولوا في موقف مصر الذي سيبقى حاسما مع تركيا وليتأذى مع إثيوبيا حتى إشعار آخر.

تواجه مصر ازمتين حادتين الآن، إحداهما مع تركيا بسبب تدخلاتها السافرة في ليبيا، وانتهاكاتها المتكررة في شرق البحر المتوسط، والأخرى مع إثيوبيا جراء شروعا في بناء والبدء في ملء سد النهضة من دون اتفاق ملزم يحفظ حصتها في مياه النيل.

اختارت القاهرة لمواجهة مع انقرة والضغط عليها كي تتخلى عن سلوكها العدواني وتراجع عن رعاية المتطرفين، بينما تصر على التفاوض مع ادبيس ابابا حتى آخر نفس، ولو لم توقف إجراءاتها المتعنتة في السد، ما أثار تساؤلات كثيرة بشأن اختيار مصر لطريقتين مختلفتين في الأزمتين، في حين تبدو النتيجة واحدة.

تتكون المكونات والمخرجات النهائية متقاربة، فلا تقدم هنا، والتعثر مستمر هناك، ومع أن كليهما تحمل تهديدا للامن القومي، لكن ثمة تفضيل للحوار في أزمة ورفض له في الثانية بشكل لا يتماشى مع تصورات القاهرة التي تميل دوما للهدوء وترفض العنف، وتسعى إلى التوصل لتفاهات في القضايا الشائكة بدلا من الصدام.

زادت تلميحات بعض المسؤولين في تركيا مؤخرا بوجود حوار سري يجري مع مصر، ومباحثات تقوم بها أجهزة أمنية لتسوية طلبة تنهي الخلافات المحتددة بين الجانبين، وجرت هذه المسألة تكهنات بان العلاقات بين انقرة والقاهرة في سبيلها لتجاوز كبوتها على غير الحقيقة التي تقول إن موقف مصر لا يزال سلبيا من تركيا.

تختار كل دولة الطريقة التي تراها مناسبة في التعامل مع الدول الأخرى، وتأتي المشكلات من تعارض المصالح وعدم التوصل إلى صيغة تحفظ لكل طرف أهدافه، ويتوقف ذلك على ما تملكه من قدرات وإمكانات، وما هو متاح من تصرفات وخيارات، ويتحدد المنهج الذي تتبناه على حجم الفرص واليات التغلب على التحديات.

في حالة تركيا، والتي اتخذت إجراءات تصر بالامن القومي، لدى القاهرة فرص جيدة تمكنها من التعامل معها بحسم دون اضطراب لقبول سياساتها أو الرضوخ لحوارات طرشان غير مجدية، لأن التجاوزات التي ارتكبتها لا يصلح معها تفاوض، فهي ترفع شعار الرغبة في تطوير العلاقات بيد، وتحمل في الأخرى أسلحة ومرترقة ومطرفين.

ترفض القاهرة هذه الطريقة التي تتعارض مع مصالحها، كما أن أي حوار يستلزم انطلاقة من قواعد مشتركة، وحرصا على إنهاء المنغصات، وحل المشكلات التي أدت إلى القطيعة اصلا.

تتمسك انقرة بالباحثة عن حوار مع القاهرة بعدم التخلي عن هيمنتها على ليبيا، أو غطرسها في شرق المتوسط، ولم تقدم تصورا إيجابيا ينهي احتضانها وحماية جماعة الإخوان الإرهابية. وتعد هذه من المقدمات الرئيسية لأي حوار محتمل تقبله القاهرة، ويتمسك المسؤولون فيها بشروط معلنة تنسجم مع هذه المحددات.

قد تكون إثيوبيا فعلت ما لم تفعله تركيا من مخاطر. فالأولى مس تهديها فعلا احد اهم مفاصل الامن القومي، مياه النيل، ولم تفكر مصر في الحديث عن أي تعامل معها يحمل صرامة عسكرية أو تراجع عن المفاوضات، بينما ظهرت خشونة بوضوح مع الثانية، ووصلت إلى حد التلويح بالتدخل في ليبيا لردع إجراءات تركيا.

هناك مجموعة من المبررات تلعب دورا مهما في اختيار مصر الحسم مع تركيا والليونة مع إثيوبيا، أبرزها مساحة الحركة المتوافرة. فمع انقرة تتوافر قطع مطاطة يمكن جذبها في أي من الاتجاهات التي تريدها القاهرة.



## تغيير صغير لكنه عميق.. في عُمان



خير الله خير الله  
إعلامي لبناني

ليس بسيطا التغيير الأخير الذي حصل في سلطنة عُمان، وهو تغيير شمل بين ما شمله، تولي بدر البوسعيدي وزارة الخارجية مكان يوسف بن علوي بن عبدالله الذي اخترق الدائرة الضيقة للسلطة.. عبر بوابة ظفار. التغيير صغير ظاهرا، نظرا إلى أنه تغيير للوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية. جاء التغيير في ظل إعادة تشكيل مجلس الوزراء وتعيين وزير جديد للامال (سلطان الحبسي) وحاكم جديد للمصرف المركزي أيضا، هو تيمور بن أسعد بن طارق آل بوسعيد. لكنه تغيير في العمق نظرا إلى أنه يتناول الرمز المعبر للسياسة الخارجية لسلطنة عُمان، خصوصا في السنوات العشرين الأخيرة.

يمكن الحديث عن تغيير في العمق في ضوء ارتباط السياسة الخارجية لسلطنة عُمان في السنوات الأخيرة بيوسف بن علوي الذي أخذ السلطنة إلى حيث يريد بما يناسب تطلعاته ومصالحه بعدما حظي بثقة السلطان قابوس.

أسس السلطان قابوس دولة حديثة بعد توليه السلطة في العام 1970. نقل السلطنة إلى مكان آخر. بنى عمليا دولة حديثة بعد نجاحه في إجراء مصالحة وطنية مستعينا بمتطرفين عليه في إقليم ظفار. كان يوسف بن علوي بن عبدالله بين هؤلاء المتطرفين الذين أدركوا باكرا أن لا أفق للتمرد على الدولة المركزية، خصوصا بعد خلافة قابوس لوالده السلطان سعيد بن تيمور الذي كان حاكما متخفا لا علاقة له بالتغييرات التي يشهدها العصر، فضلا عن غياب الإدراك للاهمية الاستراتيجية لسلطنة عُمان.

استطاع يوسف بن علوي بعد توليه موقع الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية، باعتبار أن السلطان قابوس نفسه كان وزير الخارجية كما كان وزير الدفاع، أن يصبح ما يمكن تسميته بـ"سوبر وزير". استفاد إلى أبعد حدود من انكفاء السلطان قابوس في السنوات الأخيرة من عهده، الذي استمر خمسين عاما، ورسم خطا خاصا بعُمان في مجال السياسة الخارجية. لعب كل الأوراق التي يمكن لعبها من أجل تأكيد أن سلطنة عُمان حالة مختلفة في منطقة الخليج. اعتمد على ثوابت كانت لدى السلطان قابوس وعرف كيفية الذهاب بعيدا، بما يرضي طموحاته وتوجهاته الشخصية، خصوصا تجاه المملكة العربية السعودية التي رفضت استقباله في نيسان - أبريل الماضي

عندما طلب موعدا لزيارة الرياض. ليس مستغربا أن يكون هناك اتصال بين الملك سلمان بن عبد العزيز والسلطان هيثم بن طارق، بعيد خروج يوسف بن علوي من الحكومة، في إشارة سعودية إلى الترحيب بهذه الخطوة.

من بين الثوابت التي كان السلطان قابوس يتمسك بها العلاقة المتميزة مع الجار الإيراني وذلك بغض النظر عن النظام في طهران. في أيام الشاه، لعبت إيران دورا عسكريا في مجال المساعدة في إنهاء التمرد في ظفار. كان هناك خبراء عسكريون بريطانيون دعموا القوات العُمانية، لكن الإيرانيين تدخلوا مباشرة على الأرض. كذلك فعل الأردنيون.

استمرت العلاقة التي كانت قائمة بين قابوس وإيران في عهد "الجمهورية الإسلامية". لم تجد إدارة باراك أوباما مكانا تجري فيه مفاوضات سرية مع إيران في شأن ملفها النووي غير سلطنة عُمان.

أسفرت تلك المفاوضات السرية عن الاتفاق الذي تم التوصل إليه صيف العام 2015 والذي وقعته إيران مع مجموعة الخمسة زاندا واحدا (البلدان الخمسة ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن وألمانيا). ما لبث الرئيس دونالد ترامب، الذي يعرف رجال إدارته ما هي إيران جيدا، أن مرق هذا الاتفاق الذي عاد بكل الفوائد على إيران ومشروعها التوسعي في المنطقة.

بدا واضحا في السنوات الأخيرة أن نفوذ يوسف بن علوي، في مجال رسم السياسة الخارجية زاد، خصوصا بعد مرض السلطان قابوس ونقله إلى ألمانيا في العام 2014 ليعالج من سرطان البنكرياس. أمضى السلطان ثمانية أشهر في ألمانيا وعاد منها إلى عُمان في آذار - مارس 2015. من أجل المحافظة على العلاقة الجيدة مع واشنطن في عهد دونالد ترامب، تقربت سلطنة عُمان من إسرائيل. لعب يوسف بن علوي دورا في اتباع هذا التوجه الذي ليس غريبا عن الخطوط العريضة لتفكير السلطان قابوس الذي استقبل بنيامين نتانياهو في مسقط في تشرين الأول - أكتوبر 2018. كانت تلك المرة الأولى التي يزور فيها رئيس الوزراء في إسرائيل إحدى دول الخليج العربي.

لم تنبس إيران ببنت شفة، علما

ان المسؤولين فيها لا يدعون أسبوعا يميز من دون التذكير بضرورة تحرير فلسطين. كان لافتا الاتصال الذي أجراه يوسف بن علوي عشية خسارته موقعه الوزاري بوزير الخارجية الإسرائيلي غابي أشكينازي؛ ذهب يوسف بن علوي بعيدا في الكلام عن إسرائيل من أجل الاستفادة من نفوذها في واشنطن. ففي "المنتدى الاقتصادي العالمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، الذي استضافته منطقة البحر الميت في الأردن، صدر عن الوزير العماني في السادس من نيسان - أبريل 2019 كلام لم يقله يوما أي مسؤول عربي. قال بالحرف الواحد إنه "يجب على الدول العربية العمل على تبديد مخاوف إسرائيل بشأن وجودها"، مضيفا أن "الغرب قدم لإسرائيل الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري وأصبحت بيدها كل وسائل القوة (...) إن إسرائيل ورغم ما قلناه عن قوة تمتلكها، ليست مطمئنة إلى مستقبلها كدولة غير عربية في محيط عربي من 400 مليون إنسان. إنها غير مطمئنة إلى استمرار وجودها في هذه المنطقة. اعتقد أن علينا نحن كعرب أن نكون قادرين على البحث في هذه المسألة، وأن نسعى إلى تبديد هذه المخاوف لدى إسرائيل بإجراءات واتفاقات حقيقية بيننا نحن الأمة العربية وبين إسرائيل وبين من يدعمون إسرائيل".

مع غياب يوسف بن علوي عن السياسة الخارجية العُمانية تنتهي مرحلة كانت فيها السلطنة الطائر الذي يغرد خارج السرب الخليجي. حيثما استطاعت، ميزت سلطنة عُمان نفسها، خصوصا في اليمن حيث أقامت علاقة خاصة بالحوثيين (انصار الله). كان لديها نفوذ كبير لديهم. كانت بوابتهم إلى العالم. في مقابل انفتاحها على الحوثيين، الذين ليسوا في نهاية المطاف سوى أداة إيرانية. كانت عُمان تستطيع أن تطلب منهم ما لا يستطيع أن يطلبه غيرها. الدليل أنها نجحت في جعلهم يفرجون عن اثنين من أبناء الرئيس الراحل علي عبدالله صالح، هما مدين وصالح، كانا محتجزين لديهم منذ اغتيال والدهما في العام 2017.

إلى أي حد ستكون هناك سياسة خارجية عُمانية مختلفة؟ الجواب بكل بساطة أن هناك تموضعا جديدا للسلطنة في المنطقة. لا يعني هذا التموضع ابتعادا كبيرا عن إيران التي تبقى جارا لا مفر من التعامل معه. لكن الظروف الاقتصادية التي تمر بها عُمان في عهد هيثم بن طارق تفرص مزيدا من الواقعية، بما في ذلك التعاطي بطريقة صحيحة مع السعودية ودولة الإمارات بعيدا عن عقد يوسف بن علوي وحساباته الخاصة.

